يعبران عن ريبة شديدة في اوساط المعارضة اليمينية الاكثر تطرفا بأن الحكومة الاسرائيلية على وشك التخلي عن أجزاء من الضفة الغربية للاردن، نتيجة اتفاق سري بين الحكومتين . [ معريف ٧٢/٣/١٥ ] .

وألقى الملك حسين في اليوم التالي ٧٢/٣/١٥ خطابه المعروف . وبعد ساعات من القاء الخطاب أصدر مكتب رئيسة الحكومة الاسرائيلية بيانا موجزا .برفض المشروع نص على ما يلي : « ان المشروع الذي اعلن عنه الملك حسين لم يحظ بموافقة اسرائيل ولا اساس للزعم ان هذا المشروع هو ثمرة تفاهم بين الاردن واسرائيل . ان اعلان ملك الاردن يتعارض مع قضية السلام ويضع العراقيل في وجه تحقيقه ، وان موقف اسرائيل من السلام مع الاردن لا يزال كما كان وفقا لسياستها . ان حكومة اسرائيل مستعدة للتفاوض حول اتفاقية سلام مع الاردن دون شروط مسبقة وفي كل وقت . وستدلي رئيسة الحكومة غدا ببيان في الكنيست حول المشروع » . [ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ العدد ٦ سنة ١٩٧٢ ].

وقد فاجأ اعلان غولدا مئير بأنها ستدلي ببيان حكومي أمام الكنيست الكثير من اعضاء الكنيست والمراقبين السياسيين ، اذ كان ذلك يعني ان غولدا مئير راغبة باجراء نقاش عام وواسع حول المشروع ، وراغبة باستصدار قرارات واضحة من الكنيست بشأنه ، حيث ان اللوائح الداخلية للكنيست تحتم في حالة افتتاح الجلسة ببيان حكومي اجراء نقاش عام حوله ، واتخاذ قرارات في نهايته، بينما لا يتحتم ذلك في حالة افتتاح المعارضة للنقاش . وقد كان السبب في ان هؤلاء قد فوجئوا هو اعتقادهم بأن غولدا مئير كان يمكن ان تكتفي بالاستماع لاسئلة المعارضة وتوضيح موقف الحكومة ضمن التصور التالي الذي نستعيره من أوري أفنيري عضو كتلة هعولام هزه في الكنيست : « تنكر غولدا مئير بشدة ان يكون قد تم اتفاق بين الاردن واسرائيل ، لان اي تصريح آخر يمكن ان يؤذي الملك ويغضب الاميركيين » ثم تضيف انها « تأسف لان الملك لم يذكر اسرائيل في خطابه ، وتدعوه الى الدخول اخيرا في مفاوضات مع اسرائيل . ومن ثم يحال الموضوع بعد نقاش ساعتين او اكثر قليلا الى لجنة الامن والخارجية ، التي تصدر بعد فترة بيانا لا يغلق الباب امام المفاوضات » [ هعولام هزه ــ عدد ٧٢/٣/٢٢ ص ١٣ ] . ولكن الامور كما اشرنا لم تجر على هذا المنوال .

افتتحت غولدا مئير في ٧٢/٣/١٦ النقاش في الكنيست مدلية ببيان عنيف هاجمت فيه الملك هجوما حادا مليئا بالسخرية ، متهمة اياه بالغطرسة لانه يتحدث عن « مناطق ليست له وليست تحت سيطرته » ولانه « في حمى تحمسه لرؤية ذاته كمحرر مناطق ومؤسس ممالك وصل الى حد تقرير ان القدس ، عاصمة اسرائيل الابدية هي عاصمة لفلسطين ». وهزئت من تصوراته لنفسه كـ «حاكم على مناطق اوسع مما كانت تحت سلطته قبل هزيمته في حزيران ١٩٦٧ » . وفي صدد حديثها عن المشروع وصفته بأنه صادر عن طرف واحد ، « لا يرتكز الى مبدأ الاتفاق ، ولا يكشف عن استعداد للمفاوضات » . وفي الفقرة الاخيرة من بيانها هاجمت غولدا مئير الذين « يحاولون خلق انطباع كاذب بتصوير المشروع كما لو انه متفق عليه » ، واعلنت انه « لا يمكن ان يشكل اساسا لاتفاق مع اسرائيل » ودعت الملك حسين للتخلي عن « الحذلقة » والدخول بمفاوضات جدية مع اسرائيل «بجرأة وواقعية». واختتمت غولدا البيان بأن اسرائيل ستظل متمسكة بسياساتها : « ابقاء الوضع الراهن كما تقرر في اتفاقيات وقف اطلاق النار ، والعمل على تعزيز مواقعها وفقا لمتطلبات امنها وتطورها،وهي مستعدة في كل وقت لمفاوضات جدية حول السلام »[ دافار ٧٢/٣/١٧ ] .

واصبح واضحا اثر البيانين الحكوميين ان الحكومة الاسرائيلية ترفض مشروع الملك حسين وانها ما زالت عند مواقفها السابقة لطرح المشروع ــ مفاوضات بدون شروط مسبقة ، والاحتفاظ بالوضع الراهن مع تعزيز مواقع اسرائيل في المناطق المحتلة لحين الاتفاق . وكان من المعتقد ان بيان غولدا مئير سيكون كافيا لسحب الريح من اشرعة المعارضة اليمينية الاكثر تطرفا . ولكن جاحال ، الكتلة اليمينية المعارضة الاقوى في الكنيست ، اقتنصت الفرصة وطرحت اقتراحا بأن تقر الكنيست في ختام المناقشات كتلخيص للنقاش قرارا مكونا من فقرتين ، الاولى تقضي برفض مشروع الملك حسين رفضا جازما ، والثانية تنص على ان « حقوق الشعب اليهودي على ارض اسرائيل غير قابلة للطعن »(!) ، واعلنت انها ستطلب تصويتا افراديا عليه . واوقع الاقتراح الائتلاف